معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

(رقم 272)

تفعيل استراتيجيى الذكاء الاقتصادى على المستوى المؤسسى والقومى بمصر

أغسطس 2016

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم 11765

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (272)
(سلسلة علمية محكمه)

تفعيل إستراتيجية الذكاء الاقتصادى
على المستوى المؤسسى والقومى بمصر

أغسطس 2016

لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره فى أى جهة اخرى قبل أخذ موافقة المعهد.

تـقـديـــــم

تعتبر سلسلة قضايا التخطيط والتنمية المصدر الرئيسي لنشر نتاج المعهد من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مجال التخطيط والتنمية. وبحوث المعهد التي يتم نشرها في تلك السلسلة هي بحوث يتميز بها المعهد دون غيره من المؤسسات البحثية وتعتبر مرجعاً رئيسياً للباحثين من الجامعات ومراكز البحوث في مصر والدول العربية، فالمعهد به باحثين متنوعي التخصصات وهذا بدوره ينعكس على إثراء الفكر وشمولية الدراسة لأى قضية يقوم المعهد بدراستها من جوانبها وأبعادها المختلفة وخاصة الجانب الاقتصادي، الجانب الاجتماعي، الجانب البيئي، الجانب المؤسسي والجانب المعلوماتي والإحصائي.

ومنذ بدء نشر الإصدار الأول لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية في عام 1977 وحتى الآن ومعهد التخطيط القومي يقدم للباحثين ومتخذي القرار العديد من الدراسات القيمة التي تعالج العديد من القضايا كلها تحت مظلة التخطيط والتنمية ومن أهمها: العمالة – التنمية الإقليمية – التنمية الزراعية – التجارة الخارجية – التضخم – تنمية القرى المصرية – الصناعات التحويلية – دور القطاع الخاص في التنمية – الخصخصة والإصلاح الاقتصادي - السياسات الزراعية في مصر – تخطيط الصادرات – صناعة الغزل والنسيج – آفاق الاستثمار الصناعي – التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادي والاجتماعي – تخطيط الطاقة – آفاق الاستثمارات العربية – السياسات التسويقية للسلع الزراعية – الاستزراع السمكي في مصر – الصناعات الصغيرة – الإنتاجية والأجور والأسعار – سياسات اصلاح ميزان المدفوعات – تطوير مناهج التخطيط – تخطيط التعليم – السياسات القطاعية – إدارة الأزمات المهددة لاطراد التنمية – النماذج التخطيطية – التخطيط الصحي – العلاقات الاقتصادية الدولية – التنمية البشرية – التشغيل والبطالة – الحسابات القومية – اللامركزية – قضايا البيئة والموارد الطبيعية.

وبالرغم من أن المعهد دائم التطوير والتنويع فى مصادر النشر لإنتاجه العلمي إلا أن سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ستظل أحد أهم مصادره لنشر البحوث الجماعية التي يقوم بإجرائها باحثين من المعهد، بالإضافة إلى المجلة المصرية للتنمية والتخطيط التي يصدرها معهد التخطيط القومي لنشر البحوث الفردية المحكمة للباحثين من خارج وداخل المعهد.

والله ولى التوفيق،،،

رئـيس الـمعـهـد

أ.د. عبـد الـحمـيـد سـامـى الـقـصـاص

موجز الدراسة

أدى حدوث التغيرات السريعة والمتسارعة فى العقود الأخيرة فى بيئة الأعمال (العولمة + إبداعات التطور فى نظم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات + التحول فى قيم وتوجهات العملاء وازدياد قوتهم ونفوذهم) إلى تزايد حدة وكثافة المنافسة بين منظمات الأعمال، الأمر الذى فرض على منظمات الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ضرورة القيام بالمراقبة المستمرة والمتابعة لنشاطات المؤسسات الأخرى العاملة فى نفس المجال والمجالات ذات العلاقة مع ضرورة القيام بالتشخيص والتقييم المستمرين لهذه البيئة المتغيرة بل والمشاركة فى عملية التغيير المستندة على الذكاء الاقتصادى حتى تتعرف على الفرص والتهديدات الناجمة عن هذه البيئة المحيطة.

كما قد أصبح الذكاء الاقتصادى أيضاً أحد الدعائم الضرورية لتأهيل الدول المختلفة (المتقدمة وبعض الدول النامية ومنها مصر) إضافة إلى مؤسسات ومنظمات الأعمال بها، لتحقيق الأمن الاقتصادى والمعلوماتى لتحقيق التنافسية فى ظل البيئة العالمية وديناميكيتها وانتشار التقنيات المتطورة وخاصة فى ظل ازدياد الحاجة للاستثمارات مع تباطؤ نمو الاقتصاد العالمى.

وعليه فقد أدت كل هذه التحديات – وفى ظل إتباع منهج الإدارة العلمية والتخطيط الاستراتيجي–إلى أهمية بل وضرورة إتباع الدول ومؤسساتها لسياسات واستراتيجيات الذكاء الاقتصادى (التنافسي والتكنولوجي والتسويقي...الخ) والذى يرتكز أساساً على تحديد الحاجة للمعلومة وسبل الحصول عليها أو الوصول إليها بسرعة، أى جمعها من المصادر الرسمية وغير الرسمية بشتى الطرق الشرعية (وغير الشرعية)، والتحكم فيها وتحليلها والاستفادة منها بشكل مثمر قبل غيرها من المنظمات بحيث تضمن للمؤسسات الحفاظ على البقاء والاستمرار والمنافسة والنمو فى ظل هذه البيئة سريعة التغير.

ويعتبر التوسع فى تطبيق تقديم الخدمات التجارية والمالية الكترونياً فى مصر بمثابة خطوة طيبة وهامة لتسهيل دمج الذكاء الاقتصادى بالإدارة الإستراتيجية لبعض القطاعات ولانتقالها بخطى ثابتة نحو مجتمع المعرفة، كما تعتبر زيادة كفاءة أسواق رأس المال بمصر والتى تلعب دوراً هاماً فى توفير الاحتياجات التمويلية للمنشآت الاقتصادية أحد أهم الأمثلة التى تتطلب دمج الذكاء الاقتصادى فى إدارته الإستراتيجية خاصة فى ظل التقلب والتذبذب الذى تشهده هذه الأسواق.

الكلمات الدالة

– الذكاء الاقتصادى	– الذكاء التنموى	– اليقظة الإستراتيجية
– التنافسية	– المعلوماتية	– كفاءة سوق الأوراق المالية المصرى
– الحكومة الالكترونية	– الإفصاح الالكتروني	– أنشطة ما بعد السيليكون

Abstract

Operationalization of economic intelligence strategy on the institutional and national levels in Egypt

The late decades have undergone accelerating changes in the global business environment, i.e, creative developments in Communication Systems & Information Technology, the transformation of customers values and orientations in addition to their increasing influence.

These changes have urged large, medium-size and small enterprises to thoroughly and continuously monitor, evaluate and follow –up the activities of other firms working in the same field or other related fields so as to participate in the change process on the ground of Economic Intelligence, and to be fully aware of the opportunities and threats originating from that changing environment.

Economic Intelligence have been one of the very necessary pillars of achieving economic and information security for both developed and developing countries, especially for Egypt. This is more important from viewpoint of deepening Global Competitiveness and accelerating diffuse of high technologies.

The above-mentioned dimensions, in the light of scientific management and strategic planning, have led to an urgent necessity for states and corporations to establish the proper strategies & policies of Economic Intelligence in its different spheres: Competitive, Technological and Marketing .. etc.

Most important requirements for that are : The definition of information needed, the correct ways for access to them, how to gather and collect them, either from official or nonofficial sources, and then analyzing and benefiting from them, so as to empower firms to self-sustain, grow and powerfully compete .

As for Egypt, it is highly important to expand the application span of delivering the electronic trade and financial services. This could be considered as an important step for facilitating the integration of economic intelligence in the process of sectoral strategic management, on the way of building knowledge society.

On the other side, increasing the efficiency of Egyptian Capital Market, feeding the firms with their financial requirement, is one of the most important examples which clarify the need of integrating economic intelligence in the strategic management, considering the highly fluctuating nature of this market.

Keywords:

- Economic Intelligence - Developmental Intelligence
- Strategic Awareness - Competitiveness - Informatics
- Efficiency of Egyptian Capital Market - Electronic Government EG.
- Electronic Disclosure - Beyond–silicon activities

تفعيل إستراتيجية الذكاء الاقتصادى
على المستوى المؤسسى والقومى بمصر

مقدمة :-

من المعروف أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد أصبحت شعارً تدين به دول العالم على إختلاف مستويات تقدمها الاقتصادى. فالتنمية الشاملة المتوازنة والمستدامة أصبحت هى التحدي الأكبر الذى يواجه عديدا من دول العالم ومن بينها بلادنا العربية وخاصة مصر. ولقد أدركت دولنا منذ ستينات القرن الماضى هذه الحقيقة وبدأت العمل من أجل إحداث حركة إنمائية تستثمر الموارد المادية والبشرية المتاحة، وتواكب أساليب العصر ومتطلباته من أجل رفع مستوى معيشة أبنائها وتحقيق معدلات متصاعدة من التقدم والرفاهية.

ويتطلب الإنماء الاقتصادى والاجتماعي توفر مقومات وموارد مختلفة يأتي فى مقدمتها رأس المال والمواد والثروات الطبيعية والقوى البشرية المدربة والمبدعة ومصادر الطاقة والأسواق. ولاشك أنه يتوفر لبلادنا العربية الكثير من تلك الموارد والمقومات اللازمة للتنمية، إلا أن المشاهد يلحظ بصفة عامة تدنى معدلات الانجاز فى مجالات التنمية من ناحية، وارتفاع تكلفة ما يتحقق منها من ناحية أخرى.

وإذا كان لنا أن نغامر بتقديم تفسير لتلك الظاهرة، فهو تخلف الإدارة العربية سواء فى مجال الإدارة الحكومية (الإدارة العامة والمحلية) أو فى مجال مشروعات الأعمال العامة والخاصة (أدارة الأعمال)، حيث الجهاز الحكومي هو القائم على تخطيط جهود الإنماء وتحديد استراتيجياتها الأساسية، بينما تتولى مشروعات الأعمال Business Enterprises العامة والخاصة إعداد وتنفيذ خططها وتحويل الاستراتيجيات إلى برامج عمل وإنتاج فى صورة سلع وخدمات.

نخلص مما سبق إلى أهمية وجود عنصر الإدارة العلمية الإستراتيجية التى تقوم بمهام التخطيط الاستراتيجي والتنظيم والمتابعة لتعظيم الإفادة من الموارد القومية المختلفة وصولا إلى الغايات والأهداف الإستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع.

فالإدارة الإستراتيجية على اى من المستويات (القومى أو القطاعى والاقليمى أو على مستوى المشروع) هى العنصر المحرك لأنشطة الإنماء، وهى القوة الحقيقية الدافعة لحركة

الإنتاج والانجاز بما لها من قدرات على التخطيط الاستراتيجي والتنظيم والمتابعة. فمجرد توافر عناصر الإنتاج التقليدية ليس كافيا لتحقيق مسيرة النمو المتميزة، بل لا بد من توفر الإدارة الديناميكية الإستراتيجية القادرة على تجميع عناصر الإنتاج هذه وتوجيه استخدامها نحو مجالات الإنتاج والاستثمار المحققة لأهداف التنمية الشاملة والمستدامة مع الأخذ فى الاعتبار ظروف البيئية المتغيرة، حيث فرضت تطورات الألفية الجديدة، التكنولوجية والعولمة فرضت عوامل ومتغيرات جديدة لتحقيق إدارة التميز. هذه الإدارة يمكن تعريفها بأنها جهود تنظيمية مخططة تهدف إلى تحقيق الميزات التنافسية الدائمة على المستويات المختلفة بالدولة فى ظل الحقيقة التى أكدها العلماء والباحثون وهى أن السمة الدائمة للعصر الحالى الذى نعيشه هو التغيير فى كل شئ وعلى كل مستوى وطول الوقت، وأن الثابت الوحيد هو التغيير وخاصة أننا نعيش فى عصر المنظمات الذكية Smart Orgs، والجودة الشاملة TQM، والعاملين ذوى القدرة على الابتكار والإبداع.

ونظراً لأن مفهوم تخطيط أى من النظم الفرعية فى المجتمع وبشكل موجز وبسيط يشير إلى أنه تدخل مقصود للتأثير على حركة النظام وتغيره التلقائى بقصد توجيه مسار حركته وزيادة سرعة الحركة لتحقيق أهداف التنمية والنمو المنشود، فى ضوء إمكانيات النظام وموارده المحدودة، وفى وقت محدد، مع مراعاة الظروف البيئية المحيطة (الداخلية والخارجية) السائدة والمتوقعة، فإن إتجاهات حركة مصر– موضع اهتمامنا فى هذه الدراسة– التى يجب أن تسير فيها لتحقيق أهداف التنمية بالتخطيط تتمثل فى اتجاهات الاستقرار السياسى والأمني، والبناء الديمقراطي، والانفتاح الاعلامى والثقافى، والتعاون والتكامل والاندماج مع تلك الدول والتكتلات الدولية فى الاقتصاد العالمى التى تفتح آفاقاً جديدة لتنمية مصر إقتصادياً واجتماعياً وسياسياً...الخ. وهذا يتطلب كما ذكرنا ضرورة الارتكاز على الإدارة الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي لتحديد إتجاه الإصلاح التشريعي والإداري المناسب للانطلاق منه لرفع مستوى حياة المصريين وتعزيز مكانة مصر فى عالم الغد. فمصر يجب عليها أن تحشد كافة قواها وتعبئ كل إمكانياتها لبناء مصر كقوة فاعلة فى محيطها، متفاعلة مع عالمها، واعية بما تريد وعاقدة العزم على أن تضع نفسها فى المكانة التى تليق بها فى هذا العالم.

ولقد شهد العالم فى العقود الأخيرة من القرن العشرين تغيرات سريعة ومتسارعة فى طبيعة بيئة الأعمال وعالميتها. وقد أثرت هذه التغيرات العالمية المعاصرة على خصائص القرن الحادى والعشرين وخاصة إستراتيجيات التنمية بدول العالم المختلفة وتصرفات المؤسسات

ومنشآت الأعمال وسلوك أفراد المجتمع منتجين ومستهلكين بها.وتتمثل أهم هذه التغيرات بشكل موجز فيما يلى:-

1- الإبداعات التى حدثت فى مجال الاتصالات والمعلومات والتى أدت إلى تغيير نمط الإنتاج المعلوماتى (المادى فى شكل وسائط وأجهزة وآلات + الافتراضي فى شكل محتوى معلوماتى). وهذا ما أدى إلى ظهور وانتشار أنشطة وصناعات جديدة تهتم بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتغير فى هيكل قطاعات الصناعة فى معظم دول العالم. فمنشآت الصناعة التحويلية فى الدول المتقدمة على سبيل المثال قد أخذت تستخدم الأنواع الحديثة من التكنولوجيا بما يتفق مع المفهوم الجديد للشركات المنتجة للمعرفة وما تتطلبه من احتياجات جديدة مثل :-

- القدرة على الاستجابة السريعة لرغبات المستهلكين والعملاء وطلبهم بدلا من الاستجابة لحاجاتهم.
- القدرة على خلق أسواق جديدة.
- القدرة على تطوير منتجات جديدة.
- القدرة على الاستثمار الدائم بالتكنولوجيا الحديثة.

وهذا ما أدى إلى تقلص حجم العمال النسبي فى قطاع الصناعة وتزايدهم النسبى فى قطاع الخدمات.

2- عولمة الاقتصاد والتوجه نحو التكامل الاقتصادي العالمى وذلك مع بروز الطبيعة التنافسية والتكاملية للسوق العالمى، ومع توجه الدول النامية أيضا للاندماج فى الاقتصاد العالمى. فالتقنيات المتقدمة والمتطورة فى مجال الأقمار الصناعية ووسائل الاتصالات الأخرى قد أدت إلى إسقاط الحدود والحواجز الجغرافية والثقافية، الأمر الذى أتاح للمنظمات اتساع حدود بيع منتجاتها للعملاء الحاليين والمرتقبين فى الداخل والخارج، كما أتاح أيضا إتساع حدود وأسواق مستلزماتها ومواردها من الموردين المحليين والخارجيين.

وبالتالى أصبحت جميع الشركات (كبيرة، وصغيرة) تواجه المنافسة العالمية، الأمر الذى أدى بها إلى الميل للاندماج العالمى فيما بينها لضمان النجاح فى التسويق فى ظل المنافسة العالمية (التحدى الذى يواجه النشاط التجارى).

3- ظهور التجارة الالكترونية وانتشارها بشكل متسارع منذ 1996، حيث صارت الإمكانية متاحة لتقديم الخدمات التجارية والمالية وغيرها الكترونيا، الأمر الذى أدى إلى -:

- تسهيل تنفيذ الحملات التسويقية والترويجية.
- التعامل مع السوق ومتغيراته بشكل أسرع وأبسط للنفاذ إليه.
- زيادة القدرة على توفير العديد من قواعد ومخازن البيانات والمعلومات.

وهذا يعنى القدرة على إدارة قواعد بيانات تنظم عمليات البيع والشراء والعلاقات مع العملاء، وتصميم وتنفيذ حملات تسويقية وترويجية.

والخلاصة أن التجارة الالكترونية تعتبر فرصة ذهبية لرجال الأعمال والشركات، وأداة واضحة لعولمة التجارة، وذلك على الرغم من المخاطر العديدة التى تحف بها فى نفس الوقت (تسرب المعلومات+ عدم ضمان سرية المساومات والمداولات + أنشطة غير مشروعة...الخ).

4- سيطرة الفكر الرأسمالي والنظام الاقتصادى الرأسمالي ونظم السوق الحرة على دول العالم (باستثناء كوبا وكوريا الشمالية) بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط النظام الاقتصادى الاشتراكي وفكره.

5- التحول من النظام الاقتصادي الاجتماعي القائم على الموارد الاقتصادية إلى نظام مجتمع المعرفة والابتكار والإبداع.

6- تزايد معدلات حدوث الأزمات والكوارث العالمية والقومية (الطبيعية والبشرية) مثل :

- أحداث 11 سبتمبر 2001 والتى ألقت بظلالها القاتمة على الاقتصاد العالمي مع إضعاف القدرة التنافسية لمنتجات الدول النامية وانحسار الأسواق المتاحة أمامها نتيجة المواقف المتشددة للدول الكبرى المؤيدة لرد الفعل الامريكى، والتى أبرزت تدهور معدلات التبادل الدولية لغير صالح الدول النامية باستخدام الضغوط السياسية والاقتصادية عليها.
- الأزمة المالية العالمية2008 والأزمات والكوارث الطبيعية(عواصف وأعاصير وسيول ساندي...الخ) والأمن الغذائي والأسعار والطاقة...الخ.
- الأزمات والتحديات التى تواجه دول الربيع العربى.
- الأزمات التى ترتبت على التراجع الكبير لأسعار النفط (مؤخراً)

7- تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي خلال العقود القليلة الماضية(معدل نمو اقتصادي عالمي محدود)، الأمر الذى يؤدى إلى مواجهة سنوات عصيبة لكل من أطراف العمليات التجارية (المسوقين والعملاء).

ونتيجة لهذه التغيرات السابق ذكرها فإنه يمكن بلورة أهم خصائص القرن الحادى والعشرين والتى تعتبر بشكل عام بمثابة قيود وتوجهات جديدة تفرض نفسها على بيئة الأعمال السائدة فيما يلى :-

1- التنافسية والاندماجية والعالمية.
2- انقسام وتعدد الأسواق الكبيرة وظهور الأقسام السوقية المتجانسة فى كل دولة
3- تزايد قوة ونفوذ العملاء وذلك نتيجة للعديد من الأسباب.
4- تميز المنظمات فى الألفية الجديدة الموجهة بالسوق فيما يتعلق بمناهج اتخاذ القرارات.
5- تواؤم المنظمات مع البيئة والحاجة لمزيد من الالتزام الاجتماعى: فالمنظمات مطالبة فى ظل اقتصاد السوق بتحقيق مسئولياتها نحو المجتمع وكافة المجموعات ذات العلاقة.
6- تباطؤ نمو الاقتصاد العالمى :

فقد حقق الاقتصاد العالمى فى كثير من أرجاء العالم معدل نمو اقتصادى محدود خلال العقود القليلة الماضية، وهذا ما يؤدى إلى مواجهة سنوات عصيبة لكل من الشركات والعملاء.

والخلاصة أنه فى ضوء هذه البيئة العالمية وديناميكيتها وانتشار التقنيات المتقدمة والمتطورة والتى أدت إلى إلغاء الحدود والحواجز الجغرافية والثقافية، حيث طويت حدود الزمن والمسافات من خلال الاتصالات السريعة ووسائل الانتقال وتدفق الأموال وازدياد حدة وكثافة المنافسة العالمية فإن مؤسسات ومنظمات اليوم تعانى من مجموعة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الخطيرة والتى من أبرزها :-

- التحول فى قيم وتوجهات العملاء.
- تزايد حدة وكثافة المنافسة العالمية.
- العولمة الاقتصادية وتباطؤ النمو الاقتصادى العالمى.
- التدهور البيئي.

وهذا ما يجعلنا نجزم بأن المنظمات التى ستقنع بإستراتيجية البقاء فى أسواقها ستواجه مخاطر خسارة هذه الأسواق وستجد المنافسين العالميين يشاركونها الساحة كما أنها ستفقد فرص الدخول إلى الأسواق العالمية. وهذا ما يستدعى ضرورة إحداث تغييرات فى استراتيجيات الإدارة بالدول والمؤسسات ويبرز أن مفتاح النجاح بها يرتبط بمدى مواءمة إستراتيجياتها مع التغيرات البيئية المحيطة(سواء البيئة الداخلية أو البيئة الخارجية).

وتشير بعض الكتابات(Kotler &Armstrong فى 1999) إلى أن هذه التغيرات السريعة فى بيئة الأعمال وعالميتها تفرض على الإدارة على المستويات المختلفة بالدولة وخاصة مستوى المؤسسات (إدارة المنظمات) أن تعيد النظر فى إستراتيجيتها وأهدافها وممارساتها كل عقد من الزمان، فالاستراتيجيات والسياسات الناجحة لشركة ما فى الماضى قد لا تكون مناسبة فى العقد الذى يليه أو العقد الحالى والذى سقطت فيه الحواجز الجمركية والحدود الجغرافية مع التطور المذهل فى تقنيات الاتصال ومع الاستثمارات الكثيفة فى مجال التكنولوجيا وبروز الطبيعة التنافسية والتكاملية للسوق العالمية والتحول إلى نظام مجتمع المعرفة Knowledge Driven Society .

هذا التغيير لا يمكن أن يتم إلا إذا تم الارتكاز على الإدارة الإستراتيجية حيث تستطيع الإدارة أن تحلل النظام ببيئة المحيطة تحليلاً علمياً استراتيجيا (مثلاً باستخدام تحليل SWOT وتحليلPEST، SIMPEST، نموذج بورتر،..الخ) مع ضرورة تبنى الذكاء الاقتصادى به واعتماده فى الاستراتيجيات التطويرية والتنموية والاستشرافية وتطبيق تقنياته بنجاح، نظراً لأنه يرتكز على مختلف المعارف والمعلومات المفيدة التى من شأنها أن تستخدم لتطوير الأوضاع الديناميكية الاقتصادية على المستوى المؤسسى والقومى.

ويرتبط الذكاء الاقتصادى فى الحقيقة بأنشطة إنتاج المعرفة والمعلومات الإستراتيجية المفيدة من مصادرها فى إطار قانونى، ومعالجة هذه المعلومات وتقديمها لتطوير الاستراتيجيات التنموية. لذلك فإنه يمكن النظر إليه على أنه يمثل الركائز الأساسية للدولة ومؤسساتها لتحقيق التنافسية المستدامة فى عالم متغير، حيث يهتم بتحويل المعلومة إلى نوع من الذكاء والتحول من الذكاء التنافسى لذكاء الأعمال بحيث يخدم الأهداف الاقتصادية والإستراتيجية لدعم العمل على مستوى الدول ومؤسساتها والاهتمام بالتنافسية.

أهمية الدراسة:

أصبحت سياسة الذكاء الاقتصادى ونظمه حقيقة تتبناها دول العالم المتقدم ومؤسساتها المختلفة مهما تنوع مجالها (سواء كان اقتصادياً أو تجارياً أو صناعياً أو خدمياً ...الخ) تطبق فى الأسواق التى تعتبر مصدراً لزيادة القيمة المضافة السلعية والخدمية. لذلك فهو آلية من آليات تحقيق الأهداف وتحديد المنافع الحقيقية مع تحديد اتجاهات الإصلاح والتطوير والمشاريع الناجحة. وإضافة لذلك فإنه يعتبر سياسة عامة تتبناها الدول ومؤسساتها وهيئاتها وتطبق فى الأسواق والمشروعات للتأثير فى البيئة المحيطة وإبراز القوة (مثل مشاريع الفضاء والطيران والتسليح والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعة...الخ)، الأمر الذى يعنى مساندة

سياسية للدولة. وهذا ما يتطلب تطويراً معرفيا للمؤسسات لإدارة المشاريع ومواكبة التغيرات البيئية والتنسيق الداخلى ومواكبته لإستراتيجية المؤسسة. لذا يجب تدعيم المؤسسات فى دولنا بأحدث تقنيات الذكاء الاقتصادى المتاحة بعد فهمها وإدراكها من قبل كل مؤسسة بالدولة نظراً لأنه يستخدم للتفاعل مع البيئة المحيطة من خلال التركيز على جانبين هما :-

أ- توقع التهديدات وتقدير المخاطر ومواجهة الإخفاقات بتبني الاستراتيجيات الدفاعية المناسبة ومن ثم اتخاذ القرارات المناظرة للتأثير على المحيط والبيئة للمساعدة على تفادى أو تجنب هذه التهديدات (جانب دفاعي). فمواجهة المخاطر فى نمطها الجديد فى العصر الحالى (والتى تحولت من مخاطر فى شكل حروب عسكرية وتكنولوجية إلى مخاطر اقتصادية وصناعية وسياسية ...الخ) يعتمد أساسا على المعلومات والمعارف والاستخبارات المعلوماتية، حيث هى قائمة على المنافسة الشرعية أو حتى التجسس المعلوماتى، وذلك للحفاظ على الأمن الاقتصادى والمعلوماتى وحماية ومتابعة مصالح الدول المشروعة.

وهذا ما يبرز تطور دور المؤسسات لتصبح شريكا أساسيا للدولة فى الحفاظ على الأمن السياسي والاقتصادى والمعلوماتى لمواجهة كافة أنواع الحروب والمخاطر، الأمر الذى يُمكَن كلاَ من الدولة ومؤسساتها فى أن تتغير وتتواكب مع ديناميكية محيطها بشكل ذكى يتيح لها تحقيق الأهداف الإستراتيجية ومواجهة التهديدات.

ب- تحديد الفرص ومحددات النجاح واستغلالها فى خلق المزايا التنافسية بشكل مستمر وتحسين الوضع التنافسي بالعمل على ميزة تنافسية جديدة لمواجهة المنافسين والتقدم عليهم وفق رؤية واضحة ومتكاملة (جانب هجومي)، حيث كما يتم استبدال تقنية تكنولوجية بأخرى فإنه يمكن استبدال ميزة تنافسية بأخرى. فالذكاء الاقتصادى هو الذى يحدد الاستبدال والوقت المناسب لذلك. فعن طريق التفاعل مع البيئة المحيطة يمكن خلق مزايا جديدة من خلاله بالاعتماد على منهج يعظم الاستفادة من الإمكانيات مدعوما بالمعلومات، بما يمكنه من توفير دراسات عميقة عن المنافسين وعن الأسواق والعملاء والاحتياجات المتطورة لأخذها فى الاعتبار فى الوقت المناسب.

هنا يجب الإشارة إلى أن قطاعا مثل قطاع الخدمات المالية، والذى يعتبر من أكثر القطاعات تأثرا بالتغيرات العالمية والعولمة إضافة إلى أنه يلعب دورا هاما فى توفير الاحتياجات التمويلية للمنشآت الاقتصادية ويؤثر بالتالى على عملية التنمية الاقتصادية، يستلزم الاهتمام الشديد بالأسواق المالية المختلفة والتى تتيح لكل ذوى

العلاقة (مستثمرين وخلافه) عوائد مناسبة وتجنبهم فى ذات الوقت من التعرض للمخاطر المحتملة، خاصة فى ظل التقلب والتذبذب الذى تشهده وتتسم به تلك الأسواق.

وهذا ما يجعلنا نتساءل عن مستوى كفاءة هذه الأسواق المالية بمصر إعتمادا على ما لديها من بنية معلوماتية وإتصالاتية ومعرفية للقيام بدورها فى دعم عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي التعرف على مدى دمج الذكاء الاقتصادى ونظمه داخل سوق الأوراق المالية المصرى كأحد أهم الأمثلة.

والحقيقة أن اهتمام الرواد والباحثين الإداريين بتأثير العوامل البيئية للمنظمة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الفنية، القانونية،...) قد أدى إلى استبدال مصطلح سياسات الأعمال الذى كان منتشراً سابقاً إلى ما أصبح يطلق عليه مصطلح الإدارة الإستراتيجية نظرا لشموليته وقدرته على تمكين المنظمات من بلوغ أهدافها بفاعلية وكفاءة عالية. كما أن الأهداف الإستراتيجية لأى منظمة من المنظمات والتى تتمثل فى البقاء والاستقرار والاستمرار والنمو قد لا تتحقق إلا بوجود إدارة فاعلة تستطيع أن تحقق هذه المطالب، حيث اتضح من الدراسات التى أجرها الباحثون الإداريون أن المنظمات التى أخذت بمفهوم الإدارة الإستراتيجية كانت ذات أداء أفضل من تلك المنظمات التى لم تأخذ بهذا المفهوم.

من هنا تبرز أهمية الإدارة الإستراتيجية للنظم الاقتصادية بالدول المختلفة ولمنظمات الأعمال بها من خلال قدرتها على رسم غايات المنظمات وأهدافها وتحديد التوجهات مختلفة الأمد لبلوغ تلك الأهداف فى مدى زمني ملائم وسط بيئة تتسم بالسرعة فى التغيير وعدم التأكد، والقيام بمتابعة التنفيذ وتقييم النتائج ومدى التقدم لبلوغ الأهداف.

نخلص مما سبق إلى أن أهمية الدراسة تبرز من أنها تجيب على التساؤلات الآتية:-

1- هل يمكن للذكاء الاقتصادى بوجه عام أن يساهم فى تمكين الدول والمؤسسات ومنظمات الأعمال بها من تحقيق تنافسية مستدامة فى ظل بيئة الأعمال الداخلية والخارجية المعاصرة؟ أى التأسيس لاقتصاد المعرفة وتحسين مجال الأعمال متضمناً وضع المؤسسات بين الأمن المعلوماتى والتجسس الاقتصادى وإبراز دور الذكاء الاقتصادى فى أنشطة المجتمع الإبداعية.
2- هل يمكن الاستفادة من نماذج وتجارب دولية (مثل اليابان والصين وفرنسا وأمريكا ...الخ) وعربية (مثل الجزائر والأمارات ...الخ) حول الذكاء الاقتصادى وكيفية دمجه

فى البنيان الاستراتيجي بها والإدارة الإستراتيجية لها؟ وما هى مجالات وأولويات تطبيقه فى هذه الدول؟

3- ما هو واقع الذكاء الاقتصادى فى مصر؟ وهل يمكن تحسين كفاءة الاقتصاد المصرى بتفعيل منظومة الذكاء الاقتصادى بإعتباره عاملا رئيسيا وهاماً فى تحديد وضع مصر التنافسي العالمى وتحسين الميزة التنافسية للإقتصاد المصرى بمؤسساته المختلفة؟ وما هو دور مصر ومؤسساتها لتفعيل دمج الذكاء الاقتصادى فى البنيان الاستراتيجي والتخطيط الاستراتيجي بها؟

4- التعرف على مستوى تطبيق نظام الذكاء الاقتصادي فى أحد الأسواق بمصر (وليكن سوق رأس المال مثلاً) بحيث يظهر مدى دمج الذكاء الاقتصادى به ومدى التأثير على كفاءته.

5- ما هى أهم نتائج تحليل واقع الذكاء الاقتصادى ببعض الشركات الخاصة بمصر بمحاولة إجراء دراسة ميدانية لعينة منها؟

وعليه فقد رأينا أهمية بلورة الهدف العام للدراسة وأهدافها التفصيلية فيما يلى:-

الهدف العام :

إبراز أهمية الذكاء الاقتصادى بشكل عام ورصد أهم مجالات تطبيقه فى الحياة الاقتصادية المصرية مع إبراز أهم مقومات إدماجه فى البناء الاستراتيجي بمصر بهدف تحسين تنافسية الاقتصاد المصرى.

وهذا ما يمكن بلورته فى الأهداف التفصيلية التالية:-

أهداف الدراسة التفصيلية:

1- إبراز أن الذكاء الاقتصادى، والذى بدأ ظهوره بالعالم كمفهوم عملى عام 1994، هو وسيلة وأداة للتطوير والإبداع فى الاقتصاد المفتوح (فى ظل العولمة وازدياد حدة المنافسة فى الأسواق العالمية المعاصرة)، مع إلقاء الضوء على دور الدولة لتأهيل المؤسسات الاقتصادية المصرية لممارسة الذكاء الاقتصادى لتحقيق التنمية المنشودة.

2- التعرف على أهم مجالات تفعيله فى بعض دول العالم المتقدمة والنامية بدراسة وتحليل تجارب هذه الدول للاستفادة منها.

3- رصد أهم مجالات تطبيق الذكاء الاقتصادى فى الحياة الاقتصادية المصرية مع إبراز أهم مقومات إدماجه فى البناء الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية على مختلف